المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 23 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018

مآلات التدخل العسكري في اليمن وانسداد أفق المفاوضات

عدنان ياسين المقطري

مآلات التدخل العسكري في اليمن وانسداد أفق المفاوضات

سلسلة: تقييم حالة

23 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018

عدنان ياسين المقطري

أستاذ العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 44199777 974+

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

الوضع السياسي والميداني 1

تردي الأوضاع الاقتصادية وغليان الشارع 3

فشل جولات المفاوضات 4

مآلات الحرب 4

خاتمة 6

مقدمة

تجاوزت الحرب في اليمن، التي اندلعت بعد انقلاب الحركة الحوثية "أنصار الله" على العملية السياسية، ثلاثة أعوام ونصف، ولم تحقق أهدافها التي أعلنها التحالف العربي وعلى رأسها استعادة الشرعية[1]. كما لم تتمكن السلطة الشرعية من فرض سيطرتها على جميع المحافظات الجنوبية التي استعادتها، وكثير من المناطق في معظم المحافظات الشمالية؛ منها أجزاء من مديريات محافظة صعدة، معقل الحركة الحوثية. ولم ينجح التحالف أيضًا في إضعاف قدرة الحركة على إطلاق الصواريخ تجاه أراضي المملكة العربية السعودية رغم تصريح المتحدث باسمه، أحمد عسيري، في الشهر الأول من الحرب بتمكّن قوات التحالف من تدمير 80 في المئة من مستودعات الأسلحة الخاصة بالحركة الحوثية بما فيها الصواريخ الباليستية وأنها لم تعد تشكل تهديدًا على دول الجوار[2]. وفضلاً عن ذلك، فإن إطالة الحرب ضاعفت حجم المعاناة الإنسانية، وتمثّل ذلك في عدد القتلى الذين تعد غالبيتهم من المدنيين - بحسب تقرير الخبراء الدوليين الذي حمّل الأطراف كافةً مسؤولية حدوثها[3] - وزيادة عدد النازحين، واتساع ظاهرة الفقر، وانتشار المجاعة، والأمراض الوبائية، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ونتج من الحرب وقائع سياسية وميدانية جديدة، أسهمت في تعقيد مسار الحرب وفشل جولات المفاوضات.

الوضع السياسي والميداني

سياسيًا لم يمثّل اتساع دائرة العداء للحركة الحوثية عامل قوة للحكومة الشرعية، خصوصًا بعد مقتل الرئيس السابق، علي عبد الله صالح؛ فجناح المؤتمر الشعبي العام الموالي له انقسم على نفسه بين مؤتمر الداخل الذي لا يملك من أمره شيئًا، ومؤتمر الخارج الذي لم يحسم قراره بتأييد السلطة الشرعية. وتواجه الحكومة الشرعية في الوقت نفسه تحديًا آخر في المحافظات الجنوبية يعوق وجودها في العاصمة المؤقتة، عدن، والذي يتمثل بتنامي نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، والذي تأسس في 11 أيار/ مايو 2017، ويطالب باستقلال دولة الجنوب بحدود ما قبل 22 أيار/ مايو 1990. ورغم تأكيد المجلس اعترافه بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، فإن تلويحاته باتخاذ خطوات تصعيدية تعيد التذكير بانقلاب الحركة الحوثية على العملية السياسية، وذلك بتوظيفه للأزمة الاقتصادية والمطالبة بإسقاط الحكومة.

في مقابل ذلك، تصطف جميع الأحزاب السياسية خلف شرعية سلطة الرئيس هادي، أبرزها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي استطاع خلال فترة الحرب أن يشكل الطرف الرئيس في منظومة السلطة. ورغم عدم وجود فوارق جوهرية في مواقف الأحزاب السياسية تجاه كل من سلوكيات دول التحالف المنتقصة من السيادة اليمنية والخطوات التصعيدية للمجلس الانتقالي الجنوبي، فإنها أصدرت بيانين منفصلين، دعا البيان الثاني الذي تصدّره الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري إلى «ضرورة تشكيل حكومة توافقية بين الأطراف والقوى السياسية المناهضة للانقلاب، تحصل على ثقة مجلس النواب، وتحظى بدعم التحالف العربي»[4]. وفي وقت لاحق، أصدرت تلك الأحزاب مجتمعة بيانًا بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لـ «ثورة الرابع عشر

1 غسان شبانة، "عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر"، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/4/22، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/wevfxE

2 "عسيري: دمرنا 80% من مخازن أسلحة الحوثيين"، سكاي نيوز عربية، 2015/4/19، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/CsPZyR

3 "اليمن: خبراء أمميون يشيرون إلى ارتكاب أطراف النزاع جرائم حرب محتملة"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2018/8/28، شوهد في 2018/910/2118، في: https://goo.gl/ztLRXp

4 "الأحزاب السياسية اليمنية تصدر بياناً هاماً حول التحديات والمخاطر التي تواجه اليمن"، الوحدوي نت، 2018/10/9، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/zDZrg4

من أكتوبر» ضد الاستعمار البريطاني، دعت فيه إلى «إيجاد رؤية استراتيجية مشتركة تتفق عليها الحكومة اليمنية مع دول التحالف العربي، تتحدد فيها المسئوليات وآليات العمل المشترك وتصون العلاقات الندية بين اليمن ودول التحالف العربي، تضع المناطق المحررة تحت إدارة الحكومة الشرعية، وتوحيد كافة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تحت قيادتها في إطار الالتزام بإعادة الشرعية والحفاظ على السيادة الوطنية للدولة اليمنية»[5].

ميدانيًا، رغم مراهنة السلطة الشرعية على الاعتراف الدولي بها، وتمسكّها بالمرجعيات الثلاث؛ المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216، فإن ممارسات كل من الدولتين الرئيستين في التحالف العربـي، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قد أدت إلى إضعاف الحكومة الشرعية وهو ما ذهب إليه تقرير الخبراء المعني باليمن[6]؛ إذ سعت الإمارات إلى تشكيل نخب مسلحة في معظم المحافظات الجنوبية لا تخضع للحكومة الشرعية، وحاولت فرض وجود عسكري لها في جزيرة سقطرى. وقد وضّحت الإمارات حينها من أنْ لا أطماع لها في المنطقة، وذلك إثر المواقف القوية التي أبداها مسؤولون كبار في حكومة الشرعية وانتقادهم تلك الممارسات المنتقصة للسيادة اليمنية. وفي الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2018، قامت تشكيلات عسكرية، "النخبة الشبوانية" الموالية للإمارات، بمنع الحكومة اليمنية من تصدير النفط من ميناء بلحاف الواقع على الساحل الجنوبي لليمن، وذلك بعد أن كانت الحكومة قد بدأت في تصدير أول شحنة نفطية. وبموازاة ذلك نُظمت احتجاجات شعبية في محافظات المهرة الجنوبية بسبب محاولة السعودية إيجاد وجود عسكري لها متزامن مع سعيها لمد أنبوب نفطي يمر من أراضي المملكة إلى البحر العربي.

ولا توجد مؤشرات قوية تؤكد حرص الدولتين على دعم الحكومة الشرعية في ممارسة سيادتها على المحافظات المحررة، وتحديدًا في المحافظات الجنوبية، ويتجلى ذلك خصوصًا في عدم قدرة الحكومة على البقاء على نحو دائم في العاصمة المؤقتة، عدن. ولم تستطع الحكومة الشرعية اتخاذ موقف واضح سوى ما صدر عن رئيس الوزراء السابق، أحمد عبيد بن دغر، بعدم اعترافها بأي تشكيلات عسكرية خارج إطار وزارة الدفاع والأمن.

ورغم اقتراب القوات الحكومية من معقل الحركة الحوثية وتمكّن التحالف العربي من التمدد على الساحل الغربي في حزيران/ يونيو 2018 - كان للإمارات العربية المتحدة دور رئيس فيه عبر تشكيلات عسكرية جنوبية، "ألوية العمالقة"، وتشكيلات عسكرية شمالية، "حراس الجمهورية، والمقاومة التهامية تحت مسمّى القوات المشتركة - فإن الحركة الحوثية ما زالت تحكم سيطرتها على المحافظات الشمالية الكثيفة السكان والوعرة التضاريس، وهو ما يمنحها ميزة نسبية. ويستميت الحوثيون في معركة مدينة الحديدة بوصفها خطًا دفاعيًا أولَ لإبقاء سيطرتها على العاصمة صنعاء، وبما يمكّنهم من الاحتفاظ بموقف تفاوضي قوي في أي تسوية قادمة. وتراوح معركة الحديدة مكانها مع فشل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، مارتن غريفيث، في عقد مفاوضات بين الحكومة الشرعية والحوثيين. ويعكس التأخير في حسم معركة الحديدة تقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية المعنيّة بالصراع في اليمن، وهو ما سيؤثر في مسار الحرب والتسوية السياسية التي ستنهيها.

---

5 "بيان هام للأحزاب والقوى السياسية اليمنية"، صحيفة **المشهد اليمني**، 2018/10/14، شوهد في 2018/10/18، في:
https://goo.gl/9hVhhF

6 "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن"، مجلس الأمن، 2018/1/26، شوهد في 2018/10/18، في:
https://goo.gl/ZbQagw

وتتوزع الجغرافيا اليمنية على تشكيلات عسكرية متعددة الولاءات، وتسعى قوى حزبية للسيطرة عليها منها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي تتصدر شخصيات موالية له قيادة الجيش وألويته في محافظة تعز. وهناك تشكيلات عسكرية ولاؤها لدولة الإمارات العربية المتحدة، كالأحزمة الأمنية وقوات النخب المشكّلة من أبناء المحافظات الجنوبية، وتشكيلات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات العمالقة التي كان لها دور حاسم في دحر الحركة الحوثية من الساحل الغربي لليمن. وتشاركها قوات بمسمى المقاومة الوطنية من أفراد الحرس الجمهوري بقيادة ابن شقيق الرئيس السابق، وهذه الأخيرة لا تدين بالولاء للسلطة الشرعية. ولا تخضع جميع تلك التشكيلات لقيادة مشتركة وغرفة عمليات موحدة، وبدت السلطة الشرعية مغيّبة عن سير العمليات العسكرية.

تردي الأوضاع الاقتصادية وغليان الشارع

بلغت الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب أسوأ حالاتها بسبب انقطاع رواتب موظفي الدولة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2016، ما تسبب في عجز كثيرٍ من الأسر، معظمها في المحافظات الشمالية، عن تدبير احتياجاتها الأساسية. ولم توفِ الحكومة الشرعية بوعودها بهذا الشأن على الرغم من نقل البنك المركزي قبل عامين إلى العاصمة المؤقتة، عدن، لعدم قدرتها على البقاء الدائم فيها، وعدم تمكينها من استئناف تصدير النفط والغاز لتدبير احتياجات الدولة من العملة الصعبة. وكان من نتائج الحرب تدمير البنية التحتية وتردّي الخدمات التعليمية والصحية وانعدام خدمات الكهرباء والمياه، خاصة في المحافظات الشمالية.

وأسهمت أزمة العملة اليمنية في زيادة معاناة المواطنين وغليان الشارع في المحافظات اليمنية كافة، إذ بلغ انخفاض الريال اليمني ذروته مع اقتراب موعد مشاورات جنيف في السادس من أيلول/ سبتمبر 2018، والتي فشلت. وتم تنظيم حركات احتجاجية في معظم المحافظات الجنوبية ضد الحكومة الشرعية والتحالف العربي، وجد فيها المجلس الانتقالي الجنوبي مناسبة للتعبير عن رفضه لاستبعاده من المشاركة في مشاورات جنيف واقتصارها على الحكومة الشرعية والحركة الحوثية. وتجددت تلك الاحتجاجات في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 2018 مع استمرار انخفاض العملة التي فقدت أكثر من ثلثي قيمتها منذ بداية الحرب. وقد طالب المجلس الانتقالي في بيان له بإسقاط الحكومة التي وصفها بالفاسدة ودعا إلى «السيطرة الشعبية على كل المؤسسات الإيرادية التي تقوم عصابات الفساد بنهبها وطرد مسؤوليها الفاسدين بكافة الوسائل السلمية»[7].

وفي موازاة ذلك، دعا ناشطون إلى تنظيم مسيرات احتجاجية تحت مسمى «ثورة الجياع» و«شباب فوق السلطة»، بدأت في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر 2018 في مدينة تعز التي تدين بالولاء للسلطة الشرعية، وبلغت ذروتها في الرابع من الشهر نفسه. وقد لخصت المعاناة الناتجة من الحرب، ورفع المتظاهرون لافتات تفصح عن أن ثلاثي الفقر والتجويع الذي يتمثل في: التمرد الحوثي، وانحراف التحالف عن أهدافه، وفساد الحكومة الشرعية. ولم تنجح دعوة الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي في السادس من الشهر نفسه من تنظيم حركة احتجاجية في صنعاء بسبب القبضة الأمنية للحركة الحوثية التي بالغت في توجساتها، إذ نشرت مجاميعها المسلحة في ميدان التحرير وسط العاصمة وفي ساحة جامعة صنعاء حيث تم اعتقال عدد من الطالبات وإطلاقهن في اليوم نفسه للحيلولة دون التعبير عن حالة الرفض تجاه الأوضاع الاقتصادية المتردية. وفوّتت الحركة على نفسها الفرصة بالسماح للمواطنين بالتعبير سلميًا عن معاناتهم، في تناقض مع خطابها الإعلامي أن دول التحالف والحكومة الشرعية هما السبب في تردي الأوضاع الاقتصادية.

7 "المجلس الانتقالي الجنوبي يصدر بياناً سياسياً هاماً"، الموقع الرسمي للمجلس الانتقالي الوطني، 2018/10/3، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/nkDR4t

فشل جولات المفاوضات

لم تسفر جولات التفاوض الثلاث بين الحكومة الشرعية والحركة الحوثية عن أي نتائج تذكر، فقد فشلت الجولة الثالثة التي عُقدت في 21 نيسان/ أبريل 2016 في دولة الكويت. فرغم بذل الأخيرة أقصى مساعيها وبرعاية مباشرة من أميرها، فلم يتوصل المتفاوضون إلى حل سياسي. وقد استغرقت هذه الجولة ما يقارب ثلاثة أشهر. وكان من عوامل فشلها ضعف الحكومة الشرعية وسيطرة تحالف الحوثي – صالح، الذي تعزز بالاتفاق السياسي بينهما في 28 تموز/ يوليو 2016، على العاصمة صنعاء، وشمول سيطرة هذا التحالف نسبة كبيرة من سكان اليمن، وامتلاكه، حينها، زمام المبادرة في شن عمليات عسكرية في مناطق واسعة من البلاد نتيجة استحواذه على سلاح الدولة، وهو التحالف الذي انتهى عمليًا إثر إخماد الانتفاضة التي دعا إليها صالح ضد الحوثيين في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017، انتهت بمقتله بعد بدء الانتفاضة بأيام. نتج من ذلك إحكام الحركة السيطرة على العاصمة ومعظم المحافظات الشمالية، ومنها محافظة الحديدة الساحلية المهمة.

وعلى الرغم من أن الحركة الحوثية خسرت الغطاء الشعبي الذي كان يوفره لها الرئيس السابق وحزبه، المؤتمر الشعبي العام، في مواجهة التحالف العربي وقوات الشرعية، فإن انفرادها بالقرار في صنعاء، والضغوط الدولية على دول التحالف شجّعاها على الاستمرار في الحرب وعلى إبداء مواقف متصلبة، وعلى التلكؤ في الذهاب إلى مشاورات جنيف في السادس من أيلول/ سبتمبر 2018. وقد حمّل عبد الملك الحوثي، قائد الحركة الحوثية، دول التحالف مسؤولية فشل عقد تلك المشاورات، وطالب بضمانات لحضور وفد الحركة، وهي المطالب التي كان يمكن طرحها قبل الموعد المحدد لعقدها[8]. وكان يفترض بهذه المشاورات أن تمهد لحل سياسي للصراع في اليمن عبر بناء الثقة بالبدء في التوصل إلى حلول بشأن القضايا الإنسانية والاقتصادية المتمثلة بفتح المطارات، وتسليم رواتب الموظفين، وميناء الحديدة، وإطلاق سراح الأسرى. وهي القضايا التي تتخفى وراءها أطراف الصراع في تحميل مناوئيها مسؤولية حدوثها. وأصبح من الواضح أنه في حال التوصل إلى اتفاق بشأنها، فإن هذه الأطراف تفقد مبررات الاستمرار في الحرب، وفي مقدمتها الحركة الحوثية التي توظف الورقة الإنسانية في الصراع.

مآلات الحرب

من الصعب التكهن بطبيعة مسار الحرب في اليمن الذي ازداد تعقيدًا، وأضحى قرار إدارتها ونهايتها محكومًا بالوقائع والاعتبارات التالية:

- يمثّل عدم تحقيق التدخل العسكري في اليمن أهدافه المعلنة، ومنها استعادة الشرعية، عامل ضغطٍ على دول التحالف الرئيسة لإنهائها. وتغلب مسألة الحل السياسي، خاصة مع تنامي الأصوات المعارضة لسياسات السعودية والإمارات في صفوف حكومة الشرعية والشارع اليمني، نتيجة ممارساتهما التي تنتهك السيادة اليمنية وتعوق السلطة الشرعية عن بسط سيطرتها على الأراضي اليمنية.
- إن إدارة دول التحالف العربي للحرب ما زالت محكومة بمواقفها من ثورة 11 شباط/ فبراير 2011، وتحديدًا السعودية والإمارات. ولا تخفي الأ خيرة معاداتها لتنامي قوة الإخوان المسلمين سياسيًا إثر ثورات الربيع العربي، وهو ما ظهر في إدارتها للحرب من خلال دعمها لجماعات منافسة لحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يشاركها الحرب ضد الحركة الحوثية. وتمثّل ذلك في دعمها للمجموعات السلفية في المحافظات الجنوبية حيث تعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا في معركة الساحل الغربي. كما تعتمد على السلفيين على نحو

8 "كلمة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي حول آخر التطورات"، موقع قناة المسيرة، 2018/9/8، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/PEiP5M

أقل في محافظة تعز، والذين تجنبوا التورط في معارك نفوذ مع حزب الإصلاح الذي تعد هذه المحافظة ورقته الرابحة. فقد جنح السلفيون إلى قرارات اللجنة الأمنية التي شكّلها الرئيس هادي في تسليم المقرات والمؤسسات المدنية في مدينة تعز والتي كان لهم دور في تحريرها من قبضة قوات تحالف الحوثي – صالح. كما تدعم دولة الإمارات أفرادًا من أسرة صالح ومجاميع سلفية يخوضون الحرب محمّلين برغبات انتقامية ودوافع عقائدية ضد الحركة الحوثية أكثر من مواجهتها بسبب انقلابها على العملية السياسية.

- على الرغم من عدم قدرة السلطة الشرعية البقاء على نحو دائم في عدن، وممارسة سلطتها في المحافظات المحررة، فإنه على مدار سنوات الحرب تشكّلت ألوية عسكرية في محافظتي تعز ومأرب ولاؤها للحكومة الشرعية، وهي تمثّل نواة لجيش وطني، الذي لو أُحسنت إدارته بمعايير مهنية فإن ذلك سيخلق فارقًا في القوة في مواجهة الحركة الحوثية في حال تم صياغة إستراتيجية مشتركة وغرفة عمليات موحدة مع بقية التشكيلات العسكرية وبتوجيه من السلطة الشرعية.

- تخوض الحركة الحوثية معاركها من منطلقات عقائدية، وبعنوانين يتمثلان في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لمخاطبة الخارج، ومواجهة "العدوان" لمخاطبة الداخل. ويلقى الأخير صداه خاصة مع الجرائم المتكررة بحق المدنيين نتيجة قصف طيران التحالف. وتوظف الحركة البعد الإنساني لدفع المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوطه على دول التحالف لوقف الحرب. ورغم تمتع الحركة بوحدة القرار في مواجهة خصوم منقسمين على أنفسهم، فإنها بدأت تفقد قدرتها على المبادرة، وأصبحت في مواقف دفاعية أكثر منها هجومية. إلا أنها في الوقت نفسه هي الأقدر على المبادرة بوقف الحرب وقبول الحل السلمي، فضلًا عن كون الحركة الحوثية هي القوة الوحيدة التي تفرض سلطتها واقعيًا في مناطق سيطرتها، وهذا أمر يفتقده خصومها، وإن كان ذلك أمر تحدده طبيعة العلاقات الإيرانية - السعودية.

- يركز التحالف العربي جهوده على معركة مدينة الحديدة الساحلية باعتبارها أهم ورقة تمتلكها الحركة الحوثية، اعتقادًا منه أنها سترُغم الحركة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهو ما تضمنته رسالة الإمارات العربية المتحدة إلى مجلس الأمن في 15 أيلول/ سبتمبر 2018 من أن العلميات العسكرية "ضد الحوثيين في منطقة الحديدة وغيرها من الجبهات هي عمليات محسوبة بإمعان لتحقيق غرض واضح، ألا وهو بدء العملية السياسية مجددًا"(9).

- تشرعن المملكة العربية السعودية استمرارها في الحرب وقيادتها للتحالف بمبرر الدفاع عن النفس نتيجة استهداف الحركة الحوثية أراضيها بالصواريخ. ومن المستبعد أن تنهي السعودية الحرب قبل إضعاف سيطرة الحركة الحوثية على المحافظات الشمالية والقضاء على قدراتها الصاروخية.

- تُلقي الأزمة الخليجية، التي بلغت ذروتها بقطع العلاقات بدولة قطر وحصارها في 5 حزيران/ يونيو 2017، بظلالها على مسار الحرب في اليمن، تمثّل ذلك بنشوء استقطابات إقليمية بين المكونات المعادية للحركة الحوثية تتوزع ولاءاتها بين طرفي الأزمة الخليجية. ففي مقابل دعم الإمارات للجماعات السلفية وعدم ارتياحها من تنامي قوة حزب التجمع اليمني للإصلاح، فإن الأخير يجد في دولة قطر مسانداً له، إعلاميًا على الأقل، لموازنة النفوذ الإماراتي الساعي لتقليص دور الحزب في مسار الحرب. وأسهمت الأزمة الخليجية في الكشف عن الأجندات الخاصة للدول الرئيسة في التحالف التي تعمل على تعزيز

9 "الإمارات تبعث برسالة إلى مجلس الأمن بشأن اليمن"، العربية نت، 2018/9/15، شوهد في 2018/10/18، في:
https://goo.gl/fpXc6o

وجودها عسكريًا وإنشاء تشكيلات عسكرية موالية لها في المحافظات الجنوبية، وكان لقناة الجزيرة الدور الرئيس في إفراد تحقيقات خاصة بهذا الشأن.

- لا يحتل الصراع في اليمن الأولوية لدى القوى الدولية التي لا تبدي حماسًا في مساندة الأمم المتحدة في تطبيق القرار رقم 2216، وتمارس تلك القوى ضغوطًا على دول التحالف كلما حدث تقدم ميداني في أرض المعركة، ما شجع الحركة الحوثية على الاستمرار في مواقفها المتصلبة. فبعد فشل مشاورات جنيف وتجدد المواجهات العسكرية في مدينة الحديدة، دعت المملكة المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2018 إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن(10)، أعقبه تصريح وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، في 12 أيلول/ سبتمبر 2018 المؤيد لشهادة وزير الخارجية أمام الكونغرس بأن دول التحالف تبذل جهودًا للحد من وقوع إصابات بين المدنيين الناجمة عن عملياتها العسكرية لإنهاء الحرب(11). وإن كان يفهم من ذلك ضمنيًا إعطاء الضوء الأخضر، فإنه يشير أيضًا إلى أن قرار حسم الحرب ليس بيد التحالف العربي بمفرده، ويدل على ذلك توقف المعارك في مدينة الحديدة. ولا تبدي القوى الكبرى المشغولة بصراعات أخرى في المنطقة حماسًا لإنهاء الحرب على النحو الذي يجعل الحركة الحوثية تنصاع لقرارات الأمم المتحدة، وانعكس ذلك في إحاطة مبعوثها إلى اليمن الذي عبّر عن خيبته من عدم حضور الحركة الحوثية مشاورات جنيف لعقد مفاوضات تبدأ في خلق جو من الثقة(12). وتولّدت قناعة لدى القوى الدولية بعبثية الحرب، فقد دعا البرلمان الأوروبي دول الاتحاد الأوروبي إلى الامتناع عن بيع الأسلحة إلى جميع الأطراف المتورطة في الحرب ومنها دول التحالف، وتحديدًا السعودية، في سبيل لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، ورأى أن «الحل السياسي عبر التفاوض هو وحده القادر على عودة السلام إلى اليمن، والحفاظ على وحدته»(13).

خاتمة

لم يعد قرار الحرب وإنهاؤها بيد السلطة الشرعية التي تبدو في أضعف حالاتها فاقدةً لقرارها بسبب ركاكة أدائها وضعف قدراتها، وإنما تتجاذبه في الأساس كل من الدولتين الرئيستين في التحالف العربي، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يتطلب إعادة رسم حدود العلاقة وصياغة إستراتيجية واضحة بينهما وبين السلطة الشرعية انطلاقًا من الأهداف التي أُعلنت مع بدء التحالف تدخّله العسكري في اليمن، ووفقًا للمرجعيات الثلاث، وعلى أساس احترام وحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

كما أن أي مفاوضات مستقبلية، في ظل انقسام خصوم الحركة الحوثية وتعدد ولاءاتهم ومشاريعهم، سيكون مصيرها الفشل وستغدو عبثية. لذا أصبح من الضرورة تشكيل حكومة، يمنحها مجلس النواب الثقة، بحيث يتلاءم تشكيلها مع طبيعة المرحلة وحجم التحديات الحقيقية، وتعكس اصطفافًا وطنيًا خلف السلطة الشرعية، على أن تمارس سلطتها في الداخل، بحيث تستوعب مطالب الشارع ومواقف الأحزاب والقوى السياسية تجاه سياسات الدولتين الرئيستين في التحالف وفساد الحكومة والأوضاع الاقتصادية المتردية.

---

10 "بريطانيا تطلب اجتماعًا طارئًا لمجلس الأمن لمناقشة الهجوم على ميناء الحديدة اليمني"، بي بي سي عربي، 2018/6/3، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/VrJCmm

11 "Statement by Secretary of Defense James N. Mattis on Actions of Saudi Arabia and UAE in Yemen," U.S. Department of Defense, 12/9/2018, accessed on 18/10/2018, at: https://goo.gl/6AkGdF

12 "إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن السيد مارتن غريفيث أمام مجلس الأمن"، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 2018/9/11، شوهد في 2018/10/18، في: https://goo.gl/apQJV8

13 "EU urges arms ban on Saudi alliance to stop Yemen war," Press TV, 5/10/2018, accessed on 18/10/2018, at: https://goo.gl/vYh6mT